



” أدوات التمويل الإسلامي

كداعم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة

ودورها في التنمية الاقتصادية في مصر



إعداد:

عمر إبراهيم

باحث بمجموعة عمل الدراسات
الاقتصادية بالمركز

يوسف عادل

باحث بمجموعة عمل الدراسات
الاقتصادية بالمركز

مراجعة

د. أحمد شوقي

مستشار مجموعة عمل الدراسات
الاقتصادية بالمركز

د.كرم سلام عبدالرؤوف سلام

خبير بمجموعة العمل الدراسات
الاقتصادية بالمركز

حقوق الطبع والنشر محفوظة
لمركز ايجيشن انتربرايز للسياسات
والدراسات

نبذة تعريفية بمركز ايجيشن إنتربرايز :

مؤسسة بحثية مستقلة تعد الأبحاث والدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وتساهم في صناعة الوعي وتعزيزه، وبثه من خلال تكنولوجيا الاتصال، وإثراء التفكير المبني على منهج علمي سليم، بعيدا عن أية خلفيات أيولوجية أو اتجاهات سياسية أو انتماءات حزبية، وراغبة في تقديم نوع جديد من الخدمات المعلوماتية التي تساعد متخذي القرار بهدف تقديم تحليل وافي ومفصل وذلك من خلال دراسة الوضع السياسي والاقتصادي على الصعيدين المحلي والدولي فيما تسميه بـ (الصورة المتكاملة) وذلك عبر كيان بحثي متكامل ومستقل ووطني.

يضم المركز الأمانة العامة، وهي المسؤولة عن إدارة المركز وتنفيذ خطته وبرامجه، بالإضافة إلى الهيئة الاستشارية، والتي تضم مجموعة من الخبراء والأكاديميين في مختلف المجالات.

ويتميز المركز بفريق عمل شبابي يسعى إلى تقديم رؤى شبابية معاصرة، مع الاستعانة بخبرات من الخبراء والأكاديميين.

المخلص:

تهدف هذه الورقة البحثية إلى استعراض وتحليل حقل التمويل الإسلامي الخاص بالقطاع المصرفي، و هو جزء متفرع من الاقتصاد الإسلامي الذي يعد فرعاً مهماً من فروع المعرفة الاقتصادية ويتميز بتقديم منظور شامل ومتكامل يعتمد على مبادئ الشريعة الإسلامية. تسعى هذه الورقة البحثية إلى تقديم تعريف واضح لمجال التمويل الإسلامي، مع توضيح الفروق الجوهرية بينه وبين التمويل التقليدي المتعارف عليه. في هذا السياق، نتناول الدراسة كيف يساهم التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية المستدامة في بعض الدول التي تبنته ووسعت نطاق تطبيقه، مما عاد عليها بفوائد اقتصادية واجتماعية ملموسة. يبرز التمويل الإسلامي كمفهوم متميز عن التمويل التقليدي بقدرته على تحويل المدخرات من الفئات ذات الفائض المالي إلى الفئات التي تعاني من العجز المالي، وذلك وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية التي تدعو إلى تنظيم الحياة الاقتصادية على أسس من العدالة والإنصاف. إضافة إلى ذلك، تعالج الدراسة أهمية التمويل الإسلامي في تعزيز الاستدامة الاقتصادية ومواجهة التحديات العالمية مثل الاستدامة في الموارد والعدالة الاجتماعية. يعتمد التمويل الإسلامي على أنشطة اقتصادية حقيقية ومشاريع إنتاجية تدر أرباحاً حقيقية، مما يساهم في تنشيط عجلة الاقتصاد القومي ويجعله أكثر قدرة على الصمود أمام الأزمات الاقتصادية والتقلبات في الأسواق العالمية. كما تسلط الدراسة الضوء على الأدوات المختلفة للتمويل الإسلامي، مثل المرابحة والمضاربة والإجارة، وتستعرض حجم مساهمة كل منها في السوق المالية الإسلامية. في النهاية، تناقش الورقة أهم التحديات التي تواجه سوق المالية الإسلامية في مصر وتقدم توصيات محددة للتخفيف من هذه التحديات والعمل على حلها. وقد تم استخدام المنهجية الوصفية الاستنباطية والمنهجية المقارنة في إعداد هذه الدراسة، مما ساعد في تقديم تحليل دقيق وشامل للموضوع محل البحث.

وقد توصلت الدراسة إلى: أن أدوات التمويل الإسلامي تلعب دور كبير وهام في دعم التنمية الاقتصادية في مصر من خلال دعم المشروعات الصغيرة والمتوسطة و متناهية الصغر عبر نظامها القائم على مبدأ الكفاءة و الانتاجية بجانب إمكانية استخدام أدوات المالية الإسلامية الهادفة للربح في تغيير هيكل الاقتصاد المصري بما يتناسب مع مقومات واحتياجات الدولة المصرية اقتداءً بالدول التي استخدمت تلك الأدوات في العملية التنموية لكن تواجه تلك الآليات معوقات و تحديات يجب أن ينظر لها بعين الاعتبار حتى تكون تلك الأدوات ذات فاعلية في العملية التنموية.

الكلمات المفتاحية: أدوات التمويل الإسلامي، التنمية الاقتصادية، المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

:Abstract

This research paper aims to review and analyze the field of Islamic finance, a branch of Islamic economics, which is a significant area of economic knowledge characterized by providing a comprehensive and integrated perspective based on the principles of Islamic Sharia. The study seeks to provide a clear definition of this field, emphasizing the concept of Islamic finance and highlighting the also fundamental differences between it and conventional finance, the study examines how Islamic finance contributes to sustainable economic development in countries that have adopted and expanded its application, resulting in tangible economic and social benefits. Islamic finance stands out from conventional finance due to its ability to transfer savings from surplus financial sectors to deficit sectors in accordance with Islamic principles, which advocate for the organization of economic life based on justice and equity. Additionally, the study addresses the importance of Islamic finance in promoting economic sustainability and social justice and addressing global challenges such as resource sustainability justice. Islamic finance relies on real economic activities and productive projects that generate genuine profits, which helps to stimulate the national economy and makes it more resilient to economic crises and fluctuations in global markets. The study also highlights the various Islamic finance instruments, such as Murabaha, Mudarabah, and Ijara, and examines the contribution of each to the Islamic financial market. Finally, the paper discusses the main challenges facing the Islamic financial market in Egypt and provides specific recommendations to mitigate these challenges and work towards their resolution. The study utilized the descriptive and deductive methodology, which facilitated a precise and comprehensive analysis of the subject under study.

The study concluded: Islamic financial tools play a sizable role in the economic development process by supporting SMEs and promising small business ventures by its system that is based on the Principles of efficiency and productivity. In addition the possibility of using the Islamic financial services that aims to achieve profit and progress in charging the structure of the Egyptian economic system in proportion with the resources and the needs of Egypt by the take the countries that used this services and tools in the economic development process as a leading example, but this services and tools faces challenges that must be dealt with seriously so that tools can be used in a proper way.

Keywords: Islamic financing tools, economic development, SMEs

١. مقدمة:

تلعب عملية التمويل دوراً محورياً على مستوى الاقتصاد القومي لأي دولة، حيث كلما ارتفعت كفاءة الأسواق المالية في نقل المدخرات من فئات الفائض إلى فئات العجز زاد ذلك من مستويات النمو الاقتصادي وارتفاع نسب الاستثمار بشكل كبير لذلك دائما ما تنال قضايا التمويل اهتمام العديد من الباحثين الاقتصاديين، ومن أهم مؤسسات التمويل هي مؤسسات القطاع المصرفي التي تحاول طوال الوقت سد احتياجات الطلب على التمويلات من جانب اصحاب العجز، وخلال تطورها عبر الزمن ظهر نوع جديد من المصارف وهي المصارف الإسلامية التي من خلالها يتم سد حاجة السوق من التمويل وفقا لمبادئ الشريعة الإسلامية، تتميز المصارف الإسلامية بالعديد من المزايا غير الموجودة في النظام المصرفي التقليدي مثل المشاركة في الربح و المخاطر، عدم التعامل بعنصر الفائدة وتجنب أضراره، إرساء مفاهيم الشفافية والعدالة في التوزيع مما يجعلها فرصة ذهبية للعديد من الدول سواء الإسلامية أو لغير الإسلامية للاستفادة من مكاسبها التي تعود بالنفع للدولة على مستوى الأفراد المشاركة في حالة الخسارة والاستفادة من مميزات الشمول المالي وعلى المستوى القومي من خلال دفع عجلة الإنتاج وخلق اقتصاد أكثر صلابة أمام الازمات ويتم كل ذلك وفقا لسبل تتوافق مع الشريعة الإسلامية.

٢. إشكالية الدراسة:

معاناة مصر ككثير من الدول النامية من مشاكل اقتصادية و تنموية و ضعف التركيم الرأس مالي و الهيكل الاقتصادي الذي لم يستطع المساهمة بشكل كبير في تحقيق النمو الاقتصادي المطلوب، كما أن هيكل المصرفية التقليدية و الذي هو عبارة عن عمليات إقراض و اقتراض مع الفائدة فقط كانت تفتقر لأسباب التأثير الحقيقي في هيكل الاقتصاد وهو المشاركة في الاستثمار و المشاريع التنموية التي تساهم في رفع رأس المال في مصر، و من الأدوات التي يمكن استخدامها في تحقيق كلاً من التنمية الاقتصادية و المستدامة في مصر أدوات المالية الإسلامية وعلى الرغم من النمو المتواصل في حجم الودائع للبنوك الإسلامية في مصر إلا أنها مازالت ضعيفة إذا ما قورنت بالبنوك التقليدية . ومازال انتشارها محدودا إذا ما قورنت بالعديد من الدول الأخرى سواء كانت إسلامية أو غير إسلامية حيث بلغ حجم الصناعة المصرفية الإسلامية على مستوى العالم نهاية يونية عام ٢٠٢٣ م حوالي ٣,٨ تريليون دولار وفق التقارير الدولية الصادرة في هذا الشأن^١. و حجم العمل المصرفي الإسلامي بمصر في نهاية يونية ٢٠٢٣ م حوالي ٥٦٢ مليار جم وتشكل حوالي ٥٪ من حجم السوق المصرفي المصري بزيادة قدرها ١٢٠ مليار جم وبنسبة نمو قدرها ٢٧٪ عن يونية ٢٠٢٢ م. وعلى الرغم من كون تلك الصناعة واعدة إلا أنها لازالت تشكل نسبة ٥٪ من حجم السوق المصرفي المصري فقط^٢

١ تقرير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي نهاية يونية ٢٠٢٣

٢ المصدر السابق

مما سبق نتضح إشكالية الدراسة في محاولة على السؤال التالي:

- ما هو دور أدوات التمويل الإسلامي لدعم التنمية الاقتصادية في مصر؟

٣. أهمية الدراسة:

١. توضح الدراسة: أهمية الصيرفة الإسلامية والبنوك الإسلامية كأداة تمويل في سبعين دولة عبر أربع قارات: ذلك عبر ذكر أدوات المالية الإسلامية مع استعراض الأرقام والاحصاءات في الدول البارزة في مجال الصيرفة الإسلامية ومقارنتها مع النموذج المصري.
٢. دور أدوات التمويل الإسلامي التنموي في الربع قرن الأخير في دول مجلس التعاون الخليجي وماليزيا: وذلك عبر استعراض أهم الأدوات التي استخدمتها الدول المذكورة وما هو التأثير التي أحدثته في التنمية الاقتصادية والهيكل المصرفي لتلك الدول.
٣. أهمية أدوات التمويل الإسلامي كداعم للمشروعات متناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية الاقتصادية: وذلك عبر المقارنة مع أدوات المالية التقليدية و إبراز أهم المعوقات التي تواجهها تلك المشروعات للحصول على التمويل، بجانب إبراز المبادئ التي تقوم عليها المالية الإسلامية و مقارنتها بالمبادئ التي يقوم عليها نظام الفائدة.
٤. ما هي الاعتبارات الأخلاقية التي تقوم عليها أدوات التمويل الإسلامي بالمقارنة مع التمويل التقليدي؟ وذلك عبر إبراز أن المالية الإسلامية قائمة على مبدأ الكفاءة والانتاجية ومقارنتها مع المالية التقليدية القائمة على الجدارة الائتمانية.

٤. أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لتحقيق النقاط التالية:

- التعرف على الإطار النظري للتمويل الإسلامي (مفهومه- أهميته- مصادره).
- التعرف على أدوات التمويل الإسلامي في مصر وأدواته مقارنة مع الدول الأخرى.
- التعرف على دور أدوات التمويل الإسلامي الهادف للربح في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر.
- توضيح كيف تعزز البنوك التقليدية من مشاكل البحث عن التمويل التي تواجهها المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

٥. فرضيات الدراسة:

تقوم الدراسة على فرضيتين رئيسيتين وهما: ١ - يوجد علاقة إيجابية بين استخدام أدوات

التمويل الإسلامي وتعزيز التنمية الاقتصادية والمستدامة في الدول التي استخدمتها في العملية التنموية.

٢- تعتمد البنوك التقليدية على القدرة الائتمانية للمشروعات والمؤسسات الطالبة للتمويل بدلاً من الأرباح المتوقعة والجدوى الاقتصادية للمشروع.

٦. تساؤلات الدراسة:

تحاول الدراسة الإجابة على التساؤلات التالية:

- ما هو الإطار النظري للتمويل الإسلامي (مفهومة- أهميته- مصادره)؟
- ما هي الاختلافات بين النظام التمويلي التقليدي وأسس التمويل الإسلامي؟
- ما هو التمويل الإسلامي في مصر وأدواته ومقارنة مع الدول الأخرى؟
- ما هو دور أدوات التمويل الإسلامي الهادف للربح في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر؟

٧. منهجية الدراسة:

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي حيث وُصفت أهم التعريفات والأدوات الموجودة في المالية الإسلامية بجانب وصف الحالة المصرفية المصرية ، كما استخدمت المنهج المقارن حيث تم مقارنة مصر مع الدول الأخرى الرائدة التي استخدمت أدوات التمويل الإسلامي في العملية التنموية وحققت تقدماً في مجال التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة مثل ماليزيا التي كانت حالتها الاقتصادية شبيهة بمصر باعتبارها ،من دول عصر ما بعد الاستعمار، كما استعرضت الدراسة العديد من نماذج الأدوات المالية الإسلامية الفعالة التي من المرجح أن تساعد على حل المشكل التنموية بمصر.

٨. الدراسات السابقة:

هناك عدد من الدراسات السابقة تناولت بعض جوانب موضوع الدراسة الحالية وهي:

- دراسة (Abdelgnani Echchabi et al 2018) ، و قد هدفت الدراسة إلى الإجابة عن سؤال وهو : هل يؤثر التمويل باستخدام الصكوك على التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي ؟ و قد توصلت الدراسة إلى أن الصكوك لم تساهم بشكل بارز في التنمية الاقتصادية في دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة بين (٢٠٠٥-٢٠١٢)؛ بسبب أن مجموع الإصدارات للصكوك في دول مجلس التعاون الخليجي مجتمعة لم تكن تنافسية عالمياً، ولأنها لازالت تعتمد على المالية التقليدية للتنمية.
- دراسة (علا السيد، ٢٠١٨) ، و قد هدفت الدراسة إلى إلقاء الضوء على النظريات المفسرة للسلوك التمويلي للمشروعات ، مع تحديد أنسبها للتطبيق على المشروعات الصغيرة والمتوسطة بالإضافة إلى إبراز الدور الهام

للبنوك الإسلامية في تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة من خلال إبراز العقبات التي تواجهها تلك المشروعات عند تعاملها مع القطاع المصرفي التقليدي، و تحليل مدى صلاحية و كفاءة العقود الائتمانية الإسلامية في توفير التمويل اللازم لتلك المشروعات و تحديد أهم المعوقات التي تواجه تلك الأدوات، و قد توصلت الدراسة إلى أن كلاً من التمويل المصرفي التقليدي و التمويل المصرفي الإسلامي يعوقه صعوبات في جانبي العرض و الطلب و الذي يتطلب تنويع الأدوات التمويلية لإقراض هذا القطاع من المشاريع.

دراسة (Abdelrahman Yosry, 2019) ، و قد هدفت إلى توضيح إمكانيات مساهمة أدوات التمويل الإسلامي في تحقيق التنمية الاقتصادية للدول الإسلامية، و كذلك أشارت إلى بعض الممارسات الخاطئة في سوق الصكوك في الفترة بين (٢٠٠١-٢٠١٧)، و كذلك وضحت الآليات الممكنة التي تساهم الصكوك بها في دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة و تمويل المشاريع الصناعية الكبرى، و قد توصلت الدراسة إلى أنه يمكن أن تساهم صكوك المضاربة و الإجارة بشكل فعال في التنمية الاقتصادية في الدول الإسلامية ذلك عبر تمويل مشاريع البنية التحتية و المشاريع الصغيرة و المتوسطة، كما كشفت الدراسة عن الممارسات الغير متوافقة مع الشريعة الإسلامية في عملية التصكيك في سوق الصكوك مثل الاعتماد على نظام الفائدة و بيع الديون عبر الصكوك.

دراسة (أحمد شوقي، ٢٠٢٠)، و قد هدفت الدراسة إلى دراسة تطور حجم المصرفية الإسلامية في مصر والتي شهدت تطوراً سريعاً خلال آخر عشر سنوات، و قد توصلت الدراسة إلى أن العالمة المصرفية الإسلامية شهدت تطوراً خلال فترة الدراسة على بعض المصارف في جمهورية مصر العربية تمثل التطور في تطور حجم أصول المصارف الإسلامية و حجم الودائع و الالتزامات بها كذلك تطور حجم التمويلات بالمصارف الإسلامية و تطور حجم رأس مالها.

دراسة (بوكاري نعيمة و آخرون ٢٠٢٠) حاولت هذه الدراسة توضيح أهمية هياكل و أنظمة المصارف الإسلامية أمام الأزمات العالمية، حيث أنها لدراسة حالة ثلاث بنوك إسلامية تم استخدام المنهج التحليلي و بيانات سلاسل زمنية للفترة من ٢٠٠٥ إلى ٢٠١٣ لبعض البنوك الإسلامية السعودية، و قد استطاعت أن تثبت قدرة صمود البنوك الإسلامية أمام الأزمات العالمية خصوصاً الأزمة الاقتصادية العالمية لعام ٢٠٠٨، بل و استطاعت إثبات أن المصارف محل الدراسة استطاعت التعافي بشكل أسرع من مثيلاتها التقليدية .

دراسة (عدنان ٢٠٢٠) أختلفت هذه الدراسة في أنها تطرقت لجانب من التمويلات حديث المفهوم نسبياً وهو تمويل المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر فاستخدام المنهج الوصفية التحليلية عرضت الورقة البحثية مفهوم التمويل الإسلامي الصغير و مبادئه الأساسية و التطور التاريخي له ثم تم التطرق الى صور و أشكال التمويل الإسلامي المصرفي الصغير و

أثر هذا النوع من التمويلات على المشروعات الإقتصادية المستهدفة لدعم التنمية الإقتصادية فى دولة الكويت.

➤ دراسة (شوقى بورقبة ٢٠٢١) أستعرضت الدراسة أساسيات المعاملات المالية الإسلامية، صيغ التمويل الإسلامى ومصادر الأموال فى المصارف الإسلامية كما قد هدفت لتعريف الدارسين بالصيغ الشرعية للتمويل و الإستثمار و القواعد الأساسية التى تقوم عليها و التطبيقات العملية لها فى الإقتصاد.

➤ دراسة (رانية بومزراق و فاطيمة بن فرحات ٢٠٢٢) اهتمت بتعريف مفهوم التمويل الاسلامى و أهم صيغه و الفرق بينه وبين التمويل التقليدى، تم إستخدام المنهج التطبيقى من جانب الباحثين لإختبار عدد من الفروض وتوصلت النتائج الى أن التمويل الإسلامى ليس قاصراً أن يأخذ جزء أكبر من سوق التمويل سواء المحلية او العالمية التى يهيمن عليها التمويل التقليدى ولكن يجب العمل على العديد من الإجراءات الهيكلية و تطبيق بعض الحلول المقترحة من قبل الباحثين للتخفيف من حدة هذه التحديات.

➤ دراسة (سحر أحمد ، ٢٠٢٢)، و قد هدفت الدراسة إلى توضيح إمكانات رفع معدلات الادخار في البنوك الإسلامية المصرية استغلالاً للإقبال عليها بعد الأزمة المالية العالمية لصدورها و عدم تأثرها بدرجة كبيرة؛ لاعتمادها على البعد الأخلاقي كأساس للمعاملات بجانب الحرص على الحد من تفشي الربا، كما هدفت أيضاً إلى تقديم مقترحات تحسن من أداء البنوك الإسلامية، و قد توصلت الدراسة إلى أن البنوك الإسلامية أكثر صلابة في مواجهة الأزمات الاقتصادية من البنوك التقليدية، و أن إتباع النظم الحديثة في البنوك الإسلامية مع زيادة عدد الفروع ساعد على جذب شرائح جديدة من العملاء، و أنه على الرغم من زيادة عدد فروع البنوك الإسلامية إلا أن نسبة الزيادة كانت أقل بكثير مقارنة بالبنوك التقليدية مما يؤكد على أهمية نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية لحل المشكلة.

➤ دراسة (سحر أحمد، ٢٠٢٢)، و قد هدفت الدراسة إلى تحديد ماهية الصكوك، و أهم أنواعها، و تحديد وضع الدين العام المصري، و دور الصكوك السيادية في تخفيض الدين العام المصري، و قد توصلت الدراسة إلى أن الصكوك السيادية المتفقة مع أحكام الشريعة الإسلامية هي وسيلة فعالة لتمويل مشروعات البنية التحتية و المشاريع التنموية الكبرى و التنمية الاجتماعية و مكافحة الفقر؛ وذلك لتعدد صيغ إصدارها، و قد فتح ذلك أبواب للاستثمار أمام الشركات و الحكومات.

خطة الدراسة:

تسعى تلك الدراسة لمعالجة الموضوع من خلال المباحث الآتية: -

- **المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي**
 - تعريف التمويل الإسلامي
 - مصادر التمويل الإسلامي
 - صيغ التمويل الإسلامي
 - أهمية التمويل الإسلامي
 - الاختلافات بين النظام التمويلي التقليدي وأسس التمويل الإسلامي

-المبحث الثاني: التمويل الإسلامي في مصر و أدواته و مقارنة مع الدول الأخرى.

- تحليل هيكل المالية الإسلامية المصري
- المقارنة مع بعض تجارب الدول الإسلامية

-المبحث الثالث: دور أدوات الاقتصاد الإسلامي الهادف للربح في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر

- مثال على أدوات المالية الإسلامية المساهمة في التنمية و مقارنتها مع المالية التقليدية.
- نتائج الدراسة

-المبحث الرابع: التوصيات

-المبحث الخامس: الخاتمة

-المبحث السادس: المراجع

المبحث الأول: الإطار المفاهيمي للتمويل الإسلامي (مفهومه -أهميته – مصادرہ)

(أ) تعريف التمويل الإسلامي:

تتعدد تعريفات التمويل الإسلامي بين علماء الفقه و خبراء التمويل، فمنهم من عرفه بأنه أن يقوم الشخص بتقديم شيء ذو قيمة مالية لشخص آخر من أجل استثماره بقصد الحصول على ارباح تقسم بينهما على نسبة يتم الاتفاق عليها مسبقا وفق مدى مساهمة كل منهما في رأس المال، يوجد تعريف آخر وهو تقديم ثروة عينية أو نقدية إما على سبيل اللزوم أو التبرع أو التعاون أو الاسترباح من مالها الى شخص آخر يديرها ويتصرف فيها لقاء عائد معنوي أو مادي تحت حث عليه او تبيعه الاحكام الشرعية، يوجد تعريف آخر وهو تقديم المال ليكون حصة مشاركة براس مال أو انه قيام مباشرة بشراء سلعة لغرض البيع.^٣

يمكن الاستدلال من خلال التعريفات السابقة على أن التمويل الإسلامي بكل بساطة هو تحرك التمويل من طرف مدخر المال الى طرف طالب التمويل وفقا لعقد بينهما مبنى على ضوابط وقواعد الشريعة الاسلامية وذلك بهدف تحقيق ربح مباح إسلاميا يتم تقاسمه بين الطرفين.

(ب) مصادر التمويل الإسلامي: تنقسم مصادر التمويل الإسلامي الى مصادر تمويل داخلية وخارجية، أما الداخلية فلا يوجد إشكالية كبيرة بينها وبين مثلتها في التمويل التقليدي حيث أنها موافقة للشريعة الإسلامية ما دام نشاط الشركة حلال وتتمثل مصادر التمويل الداخلي في (السحب من الارباح المحتجزة - محتجزات الإهلاك- بيع الأصول - إصدار أسهم أو صكوك للمساهمين الحاليين في الشركة)، بينما تتمثل مصادر التمويل الإسلامي الخارجية في الأسهم العادية و الصكوك وهي ادوات مالية متساوية في قيمتها تصدر بموجب صيغة من صيغ التمويل الإسلامي (سيتم تعريفها فيما بعد) بهدف جمع التمويل للفئات أصحاب العجز بغرض تحقيق الربح .

وجب الذكر أن السندات والأسهم صاحبة الامتياز المالي لا يعدا من أدوات التمويل الإسلامي حيث أنهما مخالفان لقواعد الشريعة الإسلامية.^٤

(ج) صيغ التمويل الاسلامية

تنقسم صيغ التمويل الإسلامي الى فئتين رئيسيتين وهما التمويل بالمشاركات (المشاركة والمضاربة) والتمويل بالمداينات (العراصة، السلم، التمويل بالبيع بالتقسيط، الإجارة و الاستصناع)، وتندرج صيغ التمويل الاسلامية تحت هاتين الفئتين سيتم تعريفهم بشكل مختصر فيما يلي:

١- التمويل بالمضاربة:

٣ - بومزراق رانية و بن فرحات فاطيمة، التمويل الإسلامي و تأثيره على المعاملات البنكية دراسة حالة البنك الوطنى الجزائرى وكالة تيارت ٥٤، (الجزائر: جامعة ابن خلدون - تيارت-، ٢٠٢٢)، صفحة ٨.

٤ - هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية، «النص الكامل للمعايير الشرعية»، صفحة ٥٦٦ و ٥٧٤.

هي شركة في الربح بمال من جانب (رب المال) وعمل من جانب آخر (المضارب) يجوز الاتفاق بموجب إطار عام أو مذكرة تفاهم على إنشاء عقود تمويل بالمضاربة في حدود مبلغ محدد على مدى زمني معلوم، تُحدد مذكرة التفاهم الإطار العام للتعاقد من تحديد التعامل بمضاربة مطلقة أم مقيدة في حرية تصرف المضارب برأس المال، تحديد نسب توزيع الأرباح بين الطرفين وتحديد نوع الضمانات المقدمة من المضارب، في حالة الخسارة تكون بالنسبة للمصرف هي خسارة رأس المال وبالنسبة للمضارب ضياع الجهد والعمل^٥.

وتنقسم لنوعين : أولهم هي المضاربة المطلقة (يبقى النشاط مستمر ما دام العقد بين الطرفين)، ثانيهم المضاربة المقيدة (يحدد صاحب رأس المال مدة عقد المضاربة)، وهناك نوع ثالث وهو مضاربة منتهية بالتمليك (فيها يصبح النشاط ملكا للمضارب بعد فترة متفق عليها بينه وبين صاحب رأس المال) .

-التمويل بالمشاركة:

عقد المشاركة هو عقد اتفاق اثنين أو أكثر على خلط ماليهما أو عمليهما أو التزاميهما في الذمة بقصد الاسترباح، وتكون نسب الربح و الخسارة بمقدار المشاركة برأس المال؛ وينقسم لثلاث أنواع تحدد بتحديد موقف نسبة المصرف من رأس مال المشروع عبر الزمن فتوجد: المشاركة الدائمة وفيها يصبح المصرف شريك دائم في المشروع بنسبة ثابتة أو قابلة للنمو من رأس المال، ويوجد المشاركة المتناقصة وفيها يقوم البنك بالدعم التمويلي للمستثمر في البدايات ثم يقوم بالتخارج من المشروع وتمليكه للمستثمر، وآخر نوع في المشاركة يتم من خلال دعم المصرف لصفقات شراء في حد ذاتها وليس المشروع ككل .

يوجد صيغ تمويل تندرج تحت مفهوم المشاركة بنفس أنواعه وشروطه، ولكن باختلاف نقطتان الأولى وهي أن مصدر التمويل لم يعد رأس مال، بل أصبحت أرض زراعية والثاني هو أن مصدر الربح لم يعد الربح النقدي من المشروع وإنما نتاج الارض الزراعية من المحاصيل والثمار، وهذه الصيغ متمثلة في:

-شركة المزارعة: الشركة في الزرع بدفع أرض لمن يزرعها ويقوم عليها بجزء مشاع معلوم من الخارج.

-شركة المساقاة: الشركة التي تتمثل في دفع شجر مغروس معلوم، له ثمر مأكول لمن يعمل عليه بجزء مشاع معلوم من ثمره.

-شركة المغارسة: هي الشركة التي تقع على دفع أرض - ليس فيها شجر - إلى رجل ليغرس فيها شجرا، على أن ما يدُخل من الغراس والثمار يكون بينهما بنسبة معلومة.

وتحدد نسب الربح في الانواع الثلاث من نتاج الارض المادي وفي حالة الخسارة يخسر

^٥- المرجع السابق، صفحة ٣٦٩

المصرف نتاج المحصول ويخسر طالب التمويل (العامل) جهده وعمله.^٦

٣- التمويل بالمرابحة: هي بيع سلعة بمثل الثمن الذي اشتراها به البائع مع زيادة ربح معلوم متفق عليه (ربح المرابحة) يمكن ان يكون الربح نسبة من ثمن السلعة أو مبلغ مقطوع (ثابت)، تنقسم المرابحة الى صورتين في حالة عدم وجود وعد سابق بالشراء تسمى بالمرابحة العادية، أما إذا وقعت بناء على وعد بالشراء من الراغب في الحصول على السلعة عن طريق المؤسسة المصرفية تسمى بالمرابحة المصرفية. وهو أحد أنواع بيوع الأمانة التي يُعتمد فيها على بيان ثمن الشراء أو التكلفة، تقترن المرابحة المصرفية بتأجيل الثمن (من طالب التمويل إلى المصرف) مع أن هذا التأجيل ليس من لوازمها فهناك مرابحة حالة أو عاجلة وحينئذ يقتصر البائع على الربح الأصلي دون مقابل الأجل الذي في كل الأحوال يكون محدد مسبقاً في العقد.^٧

٤- التمويل بالسلم:

هو بيع أجل بعاجل، حيث في هذا النوع من البيع يتم فيه دفع الثمن حالاً ويسمى رأس مال المدفوع بالسلم أو سلفاً، ويؤجل فيه المبيع الموصوف في الذمة ويسمى بالسلم فيه، ويسمى البائع بالسلم إليه والمشتري بالسلم أو رب السلم. يوجد منه صورة أخرى وهي السلم الموازي حيث فيه يدخل المسلم في عقد سلم مستقل مع طرف ثالث للحصول على سلعة مواصفاتها مطابقة للسلعة المتعاقد على تسليمها في عقد السلم الأول ليتمكن من الوفاء بالتزامه فيه، مثل أن يشتري المصرف كمية محددة من القطن من المزارعين ثم يقوم المصرف (رب السلم في العقد الأول) بإنشاء عقد سلم جديد (موازي) مع مصانع الغزل والنسيج، فتبيع لهم عن طريق عقد السلم الثاني قطعاً بذات مواصفات المبيع في العقد الأول دون أن يعلق العقد الثاني على نفاذ العقد الأول أي نجاح أو فشل العقد الأول غير مقترن بإتمام العقد الثاني.^٨

5_ التمويل بالاستصناع:

هو عقد على بيع عين موصوفة في الذمة مطلوب صنعها ويمكن دفع ثمنها بالأجل أو العاجل، ويتميز هذا النوع من التمويل بأن فيه يتم نقل النقد من العميل (طالب التمويل/المستصنع) الى الجهة المصرفية (الصانع) من أجل أن تصنع له منتج، له صورة أخرى مستحدثة وهي الاستصناع الموازي وتتم من خلال إبرام عقدين منفصلين أحدهما مع العميل تكون فيه المؤسسة العالية الإسلامية صانعاً، والآخر مع الصانع أو المقاولين، تكون فيه المؤسسة مستصنعاً ويتحقق ربح المؤسسة من اختلاف الثمن في العقدين، و الغالب يكون العقد الأول مؤجل الدفع و العقد الثاني يكون حالاً بالدفع.

قد يتم الخلط بين عقود الاستصناع و عقود المقاوله لتقاربهم من بعض ولكن يمكن التمييز بينهم بكل بساطة من خلال معرفة مصدر المواد الخام، فلو كانت من العميل

٦ - المرجع السابق، "، صفحة 363 و 364.

٧ - المرجع السابق، "، صفحة 234.

٨ - المرجع السابق، "، صفحة 291.

طالب التمويل (المستنوع) كان عقد مقاوله أما لو كان مصدر المواد هي المؤسسة المالية الاسلاميه (الصانع) كان عقد استنوع^٩.

وجب التنويه أن جميع العقود الموازية يجب أن تتم على عقدين منفصلين حتى لا تؤثر عدم قدرة طرف على السداد بالعملية التمويلية كمجمل.

6- التمويل بالإجارة: الإجارة المقصودة هنا هي إجارة الأعيان العادية وهي عقد يراد به تمليك منفعة مشروعة معلومة في صفاتها لمدة زمنية معلومة بعوض مشروع معلوم (ربح المؤسسة المالية) ؛ يوجد لها صورة أخرى وهي الإجارة المنتهية بالتمليك وفيها يقترن وجود وعد بتمليك العين المؤجرة إلى المستأجر في نهاية مدة الإجارة أو في أثنائها وهي الأكثر استخداماً من قبل المؤسسات المالية الإسلامية^{١٠}.

٧- التمويل بالبيع بالتقسيط: تتلخص هذه الصيغة في أن المصرف يقوم بشراء سلعة بغرض المتاجرة ثم يبيعه بعقد بيع للعميل (طالب التمويل) يحصل العميل على المنتج عاجلاً ويتم السداد على أقساط بالشكل الآجل^{١١}.

(د) أهمية التمويل الإسلامي:

١ - الشمولية حيث يحتوي التمويل الإسلامي على العديد من صيغ التمويل التي تداخل في مختلف القطاعات الزراعية و الصناعية و التجارية و التي تلبى طلبات تمويل مختلف العملاء.

٢ - المرونة حيث أنه يوجد بعض من صيغ التمويل تتسم بالحدأة وذلك كان لظهور طلبات تمويل جديدة يجب مواكبتها فلا خوف على هذه الصناعة من التطورات المستقبلية نظراً لقدرتها على التجدد وسد فجوات السوق المالي.

٣ - يساعد على نمو الناتج المحلي من خلال نقل التمويلات الفائضة الى أنشطة مادية ومشروعات اقتصادية موجودة فعليا، كفاءة ونجاح هذه المشروعات يؤدي الى دفع عجلة الانتاج والمساهمة في خلق فرص عمل جديدة وارتفاع مستويات المعيشة والرفاهية على المستوى القومي.

٤ - العدالة في توزيع الفوائض المالية بين أصحاب العجز التمويلي فوجود ضمانات قوية ليست المحدد الأقوى في الاختيار، بل مدى جدوة المشاريع الاقتصادية له الثقل الأكبر بصفة أن المصرف شريك في الخسارة والربح.

٥ - لا يتعامل التمويل الإسلامي مع السلع المحرمة ولا يدعم تواجدها والتي قد تكون

٩ - المرجع السابق ،، صفحة 318.

١٠ - المرجع السابق ،، صفحة 270.

١١ - شوقي بورقبة، صيغ التمويل الإسلامي، (جامعة فرحات عباس سطيف - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التيسير - ٢٠٢١) من صفحة ٦٩ الى ٩١ .

مسببة للحساسية للعديد من الدول الإسلامية.

٦- يعزز من قيم الحكمة بطبيعته حيث من شروط إتمام العقود الإفصاح والإلمام التام بكافة المعلومات المتعلقة برأس المال، نصيب كل فرد في حالة الربح أو الخسارة، أثمان ومواصفات السلع والمصنوعات.^{١٢}

٧- أكثر صموداً أمام الأزمات العالمية حيث أن تمويلاته مبنية على أنشطة حقيقية وليس المضاربات المالية.^{١٣}

(ه) الاختلافات بين النظام التمويلي التقليدي وأسس التمويل الإسلامي: -

الربح والخسارة: في التمويل التقليدي لا يهتم المصرف بربح أو خسارة المشروع لأنه يكون بحوزته ضمانات على عملية التمويل أما التمويل الإسلامي يهدف المصرف لتمويل المشاريع المقدر لها النجاح والربح وتحقيق الجدوى الاقتصادية منها لأنه يكون شريك في الربح والخسارة معاً.

- طبيعة نشاط الاستثمار: التمويل التقليدي قد لا يهتم بسبل استخدام التمويل من قبل المقترض فقد يستخدمه في أنشطة غير مشروعة أو في إقراضه للأفراد بالربا أو للاستهلاك الشخصي أما التمويل الإسلامي فيهتم بنوع الاستثمار الذي يجب أن يكون من الاعمال الموافقة للشريعة الإسلامية.

- آلية التمويل: التمويل التقليدي يتم من خلال النقد المتاح للتصرف فقط أما التمويل الإسلامي فيكون من خلال النقد ومن خلال الأصول المادية والسلع.^{١٤}

- أسلوب الربح: يعتمد التمويل التقليدي في مكاسبه على عنصر الفائدة فيكون الفرق بين سعر فائدة الاقتراض وسعر فائدة الإقراض هو مكسب المصرف في العملية التمويلية؛ بينما في التمويل الإسلامي يأتي مكسب وربح المصرف من ربح المشروع الممول ذاته أو من الربح الناتج عن أي صور من صور التمويل ولا يتم التعامل بعنصر الفائدة في المعاملات لحرمانياته الشرعية.

➤ المبحث الثاني: التمويل الإسلامي في مصر وأدواته مقارنة بالدول الأخرى:

شهد الربع الأخير من القرن العشرين طفرة في الصيرفة الإسلامية في مصر منذ السبعينيات و الثمانينيات التي ظهرت فيها العديد من البنوك و المؤسسات المصرفية الإسلامية و التي كانت تجسيدا لفكر تطبيق قواعد الإسلام في جميع مناحي الحياة ، كما

١٢ - شوقى بورقية ، المرجع السابق صفحة ٦٩ فقط.

١٣ - بوكارى نعيمة و آخرون، أهمية التمويل الاسلامى في مواجهة الأزمات الاقتصادية، (الجزائر : جامعة أحمد دراية - كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير - ٢٠٢٠) ، صفحة ٤٨ .

١٤ -عدنان عوض الرشيدى، التمويل الإسلامى متناهى الصغر و أثره في التنمية الاقتصادية، (جامعة الكويت - مجلة كلية دار العلوم-٢٠٢٠) صفحة ٢٧٣ .

أن الواقع العملي أثبت وجود فئة ليست بالهينة تتحرج من التعامل مع البنوك التقليدية القائمة على نظام الفائدة، و تقوم فكرتها على نقل الأموال من الوحدات ذات الفائض العالي (الودائع) إلى الوحدات ذات العجز (المستثمرين) ، على عكس البنوك التقليدية التي تكون فيها الوحدات ذات العجز هم (المدينون) ^{١٥} مما أدى إلى وجود تلك الصناعة العالية بعصر ، و قد بلغ حجم التمويل الإسلامي في مصر ٣٤٨ مليار جنيه في عام ٢٠٢٢^{١٦} و تقوم المؤسسات العالية الإسلامية بعصر بشكل عام على عدة أفكار أهمها :

١ - المشاركة في الربح والخسارة

٢ - الاستغلال الأمثل للموارد وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية.

٣- إيجاد حلول للمشكلة الاقتصادية حيث تساهم في تعزيز الاستثمار عن طريق شركات متخصصة أو الاستثمار بشكل مباشر في السوق العالي. و جذور الاقتصاد الإسلامي في مصر تمتد للاستينات حيث أنشأ الدكتور أحمد عبدالعزيز النجار أول تجربة مصرفية للبنوك الادخارية المحلية التي تعمل بدون نظام الفائدة عبر جمع المدخرات من صغار الفلاحين وإعادة توظيفها على مبدأ الشراكة و قد بلغ عدد المودعين ٥٩ ألف مودع خلال ثلاث سنوات فقط لكن لم تستمر التجربة لمعوقات سياسية و إدارية، ثم مع انتشار فكرة النظام الاربوي في العديد من الدول الإسلامية قدم الوفد المصري و الوفد الباكستاني عام ١٩٧٠م طلباً بإنشاء اتحاد دولي للبنوك الإسلامية للمؤتمر الثاني لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد في كراتشي بباكستان، ثم إنشاء بنك ناصر الاجتماعي عام ١٩٧١م و عند بدؤه لممارسة الأنشطة المصرفية كانت أولى شروطه العمل بنظام غير قائم على الفائدة، ثم إنشاء بنك فيصل الإسلامي بعصر عام ١٩٧٩م لممارسة كافة الأنشطة المصرفية و كانت قد تبلورت الفكرة منذ ١٩٧٣م حيث أعلن في اجتماع وزراء مالية الدول الإسلامية في جدة عن فكرة إقامة بنوك إسلامية تقدم خدمات مصرفية كاملة وفقاً لقواعد الشريعة الإسلامية، و في الزمن المعاصر قد حققت البنوك الإسلامية في مصر نمواً في الأصول بنسبة ١٥٥٪ في عام ٢٠١٩م ^{١٧}.

- وعند تحليل هيكل المالية الإسلامية المصري فالخدمات العالية الإسلامية في مصر تتكون من التالي: فيوجد في مصر أدوات مالية إسلامية متنوعة حيث يتكون الهيكل المالي الإسلامي في مصر من: البنوك الإسلامية، والصكوك المطروحة بالبورصة، وصكوك الشركات، وصك سيادي واحد، و مؤسسات تمويل المشروعات متناهية الصغر، و مؤسسات التأمين التكافلي، وأما عن أدائها تفصيلاً:

١٥ Riba, its economic rationale and implications. Institute of Islamic Banking and Insurance, .(٢٠١٨). Abdelrahman, A. Y

Islamic University Pakistan

١٦ تقرير الجمعية المصرية للتمويل الإسلامي النصف سنوي عن حجم الصناعة المصرفية الإسلامية في السوق المصري

في نهاية

يونيو ٢٠٢٢ مقارنة ب يونيو عام ٢٠٢٢

١٧ شوقي، ٢٠١٩، جريدة المال

• فبالنسبة للبنوك الإسلامية:

تضم السوق المصرفية المصرية عدد ١٤ بنكاً لديهم رخصة تقديم المنتجات الإسلامية من البنك المركزي المصري لتقديم المنتجات المصرفية الإسلامية، وهناك ثلاث بنوك إسلامية بالكامل وهي بنك فيصل الإسلامي المصري وبنك البركة مصر ومصرف أبو ظبي الإسلامي بمصر، إضافة إلى عدد ١١ بنكاً لديهم فروع إسلامية إلى جانب الفروع التقليدية.

ويتم حالياً تحويل البنك الأهلي المتحد لمصرف إسلامي بالكامل بعد الاستحواذ عليه من قبل بيت التمويل الكويتي. وقد بلغ عدد الفروع الإسلامية ٢٥٦ فرعاً بزيادة ١١ فرعاً عن عام ٢٠٢٢ م، مع الأخذ في الاعتبار أن هناك بنوك تقليدية لديها رخصة تمويل إسلامي تقدم خدمة التمويل الإسلامي في كافة فروعها.

فيما يتعلق بودائع البنوك الإسلامية الثلاثة (مصرف أبو ظبي الإسلامي و فيصل والبركة) فإن ودايع هذه البنوك تمثل ٥٪ من إجمالي ودايع البنوك بالقطاع المصرفي المصري، والتي بلغت ٢٢،٤ تريليون جنيةً بنهاية ٢٠١٩، وازداد حجم الودائع بالبنوك الثلاثة بحوالي ٢٨ مليار جنيه إلى ٢٠١،٥ مليار جنيه في ٢٠١٩، مقابل ١٧٣،٤ مليار جنيه بنهاية ٢٠١٨، و١٤٥،١ مليار جنيه في ٢٠١٧^{١٨}.

وفي جانب الأصول تتمثل أصول البنوك الإسلامية من: ١- رأس المال وهي أموال المؤسسين والمساهمين عند إنشائه مقابل القيمة الاسمية للأسهم، ٢- الاحتياطات وهي الأرباح المحتجزة من الأعوام السابقة، ٣- الأرباح العرحة وهي ما يتم ترجيلها للسنوات المالية المقبلة، ٤- المخصصات وهي مبلغ يخضم أو يحتجز من أجل مقابلة النقص أو الاستهلاك أو التجديد في قيمة الأصول أو من أجل الالتزامات، ٥- الموارد الأخرى.

كما قدمت الصناعة المصرفية الإسلامية في البنوك الإسلامية العديد من الأدوات والبيع التمويلية وأساليب الاستثمار في مصر والتي من أهمها: ١- الحسابات الجارية: وهي ودايع تحت الطلب وتعرف الوديعة تحت الطلب بأنها النقود التي يتعهد البنك الإسلامي بردها أو برد مبلغ مساو لها عند الطلب وكونها حسابات جارية فهي لا يمكن الاعتماد عليها في توظيفات طويلة الأجل، وتعد الأرباح المتحققة عن طريق تشغيلها من حق المالكين وليس من حق أصحاب الودائع لأن البنك هنا ضامن لرد هذه الودائع ولا يتحمل المتعامل أي مخاطر نتيجة لتشغيل واستثمار تلك الأموال تطبيقاً للقاعدة الشرعية «الخراج بالضمان».

٢- حسابات التوفير أو الودائع الادخارية: وتعد الودائع الادخارية أحد أنواع الودائع لدى البنوك الإسلامية، وهي تنقسم إلى قسمين وهما:

- حساب الادخار مع التفويض بالاستثمار: وله نصيب من الربح ويحسب العائد من الربح أو الخسارة على أقل رصيد شهري، ويحق للمتعامل الإيداع أو السحب في أي وقت شاء، ويأخذ حساب الادخار من غير تفويض بالاستثمار حكم الحساب الجاري.
- حسابات الاستثمار أو ودائع الاستثمار: وهي الأموال التي يودعها أصحابها لدى البنوك الإسلامية بغرض الحصول على عائد نتيجة قيام البنك الإسلامي باستثمار تلك الأموال وتطبق هذه الأموال وفقا للقاعدة الشرعية « الغنم بالغرم ». وتأخذ ودائع الاستثمار صورة عقد مضاربة بين المودعين وبين البنوك الإسلامية، حيث تقوم البنوك بموجبه باستثمار هذه الأموال مقابل نسبة من الربح تحصل عليها، وهي حصة شائعة في الربح غير محددة بمبلغ معين، و تحتل هذه الودائع مركز الصدارة في مصادر التمويل الخارجية لدى البنوك الإسلامية (خاصة بنك البركة)

٣. دفاتر الادخار الإسلامية: وهي أحد أنواع الودائع الادخارية بالمصارف الإسلامية، ويمكن السحب والإيداع بهذه الدفاتر في أي وقت.

٤. شهادات الإيداع وهي تعد أحد مصادر الأموال متوسطة الأجل بالمصارف الإسلامية حيث يتم إصدار تلك الشهادات بفئات مختلفة لتناسب كافة مستويات دخول المودعين وتتراوح مدة الشهادة من سنة إلى ثلاثة سنوات فيما فوق.

وتسعى البنوك الإسلامية إلى إطالة أجل مصادر أموالها الخارجية لتتلاءم مع هيكلية استخداماتها التي تتجه إلى الاستثمارات طويلة الأجل ذات النوع الكبير.

وبالنسبة لإصدارات الصكوك بالسوق المصري فقد بلغت ٦٠ مليار جم مقسمة إلى:

١. صكوك الشركات ولائحته التنفيذية نهاية عام ٢٠١٨ م، وقد تم إصدار عدد ٦ صكوك حتى نهاية مارس ٢٠٢٣ بقيمة ١٢,٨ مليار جم، ويتم حاليا دراسة ثلاث إصدارات لصكوك جديدة بالسوق المصري.

١. صكوك أي اف جي هيرميس هيرميس للتصكيك ص ٢ اكتوبر ٢٠٢٧ ع م

حجم الإصدار: ٤٢٠,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري

عدد السندات: ٦٠٠٠٠٠

القيمة الاسمية: ٧٠

المصدر: المالية هيرميس

تاريخ الإصدار ٢٠٢٠/١٢/٢٩

تاريخ القيد: ٢٠٢١/٠٨/٠١

نوع السند: متغير

تاريخ الاستحقاق: ٢٠٢٧/١٠/٣١

٢. صكوك مشاركة ثروة للتصكيك الاصدار الثالث سبتمبر ٢٠٣١

حجم الإصدار ٣,٢٥١,٠٠٠,٠٠٠ جنيه مصري

عدد السندات: ٦٠٠٠٠٠٠٠

القيمة الاسمية: ١٠٠

المصدر: صكوك مضاربة شركة ثروة للتصكيك ش.م.

تاريخ الإصدار ٢٠٢٢/٠٣/٢٨

تاريخ القيد ٢٠٢٢/٠٦/٠١

نوع السند: متغير

تاريخ السداد المعجل ٢٠٢٣/٠٤/٣٠

تاريخ الاستحقاق ٢٠٣١/٩/٣٠

٣. صكوك مضاربة ثروة للتصكيك الاصدار الاول نوفمبر ٢٠٢٧

حجم الإصدار ٥١٥,٧٩٥,٠٠٠ جنيه مصري

عدد السندات ٢٥٠٠٠٠٠٠٠

القيمة الاسمية ٢٠,٦٣١٨

المصدر: صكوك مضاربة شركة ثروة للتصكيك ش.م.

تاريخ الإصدار ٢٠٢٠/١١/٢٥

تاريخ القيد ٢٠٢١/٠٢/١٦

نوع السند: متغير

تاريخ الاستحقاق ٢٠٢٧/١١/٣٠

٤. صكوك مضاربة ثروة للتصكيك الاصدار الثاني يونيو ٢٠٢٨

حجم الإصدار ١,٠٧٣,٢٧٢,٥٠٠ اجنيه مصري

عدد السندات ٢٥٠٠٠٠٠٠

القيمة الاسمية: ٤٢,٩٣٠٩

المصدر: صكوك مضاربة شركة ثروة للتصكيك ش.م.م

تاريخ الإصدار ٢٠٢١/٠٧/٢٦

تاريخ القيد ٢٠٢١/٠٨/١٨

نوع السند: متغير

تاريخ السداد المعجل ٢٠٢٣/٠٧/٣٠

تاريخ الاستحقاق: ٢٠٢٨/٦/٣٠

٥. صكوك مضاربة ثروة للتصكيك الاصدار الرابع اغسطس ٢٠٢٩

حجم الإصدار ٢,٠٠٠,٠٠٠,٠٠٠ اجنيه مصري

عدد السندات ٢٠٠٠٠٠٠٠

القيمة الاسمية: ١٠٠

المصدر: صكوك مضاربة شركة ثروة للتصكيك ش.م.م

تاريخ الإصدار ٢٠٢٢/٠٩/٢١

تاريخ القيد ٢٠٢٢/١٠/٢٦

نوع السند: متغير

تاريخ السداد المعجل ٢٠٢٤/١٠/٣٠

تاريخ الاستحقاق ٢٠٢٩/٠٨/٣٠

وتتمثل صيغ هذه الصكوك في:

- صكوك الاستثمار: وتعد صكوك الاستثمار البديل الشرعي لشهادات الاستثمار والسندات، وهي تطبيقاً لصيغة عقد المضاربة، حيث أن المال من طرف (أصحاب الصكوك) والعمل من طرف آخر (البنك الإسلامي)، وتحكم بقاعدة « الغنم بالغرم » توزيع أرباح صكوك الاستثمار، وصكوك الاستثمار على ثلاث صور:
 - صكوك الاستثمار المخصصة لمشروع محدد، ويحكمها عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم البنك بإصدار صكوك استثمار لهذا المشروع المحدد وي طرحها للاكتتاب العام.
 - صكوك الاستثمار المخصصة لنشاط معين، ويحكمها أيضاً عقد المضاربة المقيدة، حيث يقوم البنك باختيار أحد الأنشطة ثم يقوم بإصدار صكوك استثمار لهذه الأنشطة وي طرحها للاكتتاب العام.
 - صكوك الاستثمار العامة: يحكم هذا الصك عقد المضاربة المطلقة، ويعد هذا الصك أحد أدوات الادخار الإسلامية، وتطرح هذه الصكوك للاكتتاب العام ولها عائد كل ثلاثة شهور
٦. صك سيادي: حيث تم اصدار قانون الصكوك السيادية للدولة واعتماد لائحته التنفيذية وتم اصدار أول صك للدولة يوم ٢١ فبراير من العام الحالي ٢٠٢٣ م بقيمة ١,٥ مليار دولار « ما يعادل ٤٦ مليار جم » وفق عقد إجارة المنافع.

وبالنسبة للتأمين التكافلي: فيوجد بالسوق المصري عدد ١١ شركة تأمين تكافلي وفق الضوابط الشرعية

يوجد بالسوق المصري شركتين للتمويل العقاري وفق الضوابط الشرعية.

كما يوجد أيضا ٤ مؤسسات للتمويل المصرفي الإسلامي للمشروعات الصغيرة والمتوسطة: وهي بنك فيصل الإسلامي وبنك البركة و البنك الأهلي المتحد و البنك الرئيسي للتنمية و الائتمان الزراعي.

كما قد قدمت المصرفية الإسلامية في مصر خدمات متنوعة مثل التجزئة المصرفية: و التي قدمت المصارف الإسلامية خدمات تمويلية متنوعة بها مثل استغلال صيغتي المرابحة و الإجارة لتمويل الخدمات التعليمية كالجامعات الخاصة و المدارس الحكومية و تمويل الزواج و تمويل الخدمات العلاجية و تمويل الرحلات السياسية كالحج و العمرة و تمويل اشتراك النوادي و تمويل شراء السيارات الجديدة و السيارات المستعملة و تنزيل السلع

المعمرة و الوحدات السكنية و العيادات و عيادات الأسنان و المعامل الطبية ، الشركات حيث تمويل الشركات الكبيرة و المتوسطة خلال صيغ المرابحة و المضاربة و المشاركة و الاستئصال^{١٩} و النقل الجوي و الاتصالات و البترول و الكهرباء و من أبرز المشاريع التي تم تمويلها مصنع حديد المطريين بصيغة الاستئصال من خلال تمويل مشترك من مجموعة من البنوك الإسلامية و البنوك التقليدية ذات الفروع الإسلامية.

و بالنسبة للصناديق الاستثمارية يوجد بالسوق المصري عدد ١٧ صندوق استثماري وفق الضوابط الشرعية

• المقارنة مع بعض تجارب الدول الإسلامية:

تستولي دول مجلس التعاون لخليجي على % ٥٣,٦ من مجموع السوق المالية الإسلامية العالمية بينما تمثل دول جنوب شرق آسيا من ذلك السوق % ٢٣,٣ والشرق الأوسط و جنوب آسيا % ١٨,٦٠ و قد تبلورت تلك القوى منذ بداية القرن العشرين ففي عام ٢٠٠١ بلغت قيمة إصدار الصكوك العالمية حوالي ١,٢ مليار دولار و ارتفع في عام ٢٠٠٢ إلى ١,٤ مليار دولار (و التي كانت دولة ماليزيا من الدول المصدرة الرئيسية) حيث كانت رسالة بأن المؤسسات المالية الإسلامية أصبحت جاهزة للمنافسة حيث وصلت بعدها قيمة الإصدارات إلى ٥٠ مليار دولار عام ٢٠٠٧ م و قد قامت العديد من الدول و المؤسسات بعمليات الاصدار بجانب ماليزيا مثل (البنك الإسلامي للتنمية بجدة، البحرين، إندونيسيا، تركيا، المملكة العربية السعودية، الإمارات، قطر و بروناي) و على الرغم من تراجع سوق الصكوك في عام ٢٠٠٨ لتبلغ الإصدارات ٢٤,١ مليار دولار فقط بسبب نقص السيولة و الخلاف بين الفقهاء حول الأساليب المستخدمة في توفير ضمانات لحاملي الصكوك إلا أن ذلك التأثير كان محصوراً في ٢٠٠٨ م فقط حيث أدى ارتفاع الطلب من الدول المسلمة على الصكوك الإسلامية إلى خفض الأزمة مما أكد أن الصكوك الإسلامية آداة واعدة و تعافى سوق الصكوك ليصل الإصدار إلى ٣٨ مليار دولار في عام ٢٠٠٩ م، و قد بلغ إصدار الصكوك العالمية في عام ٢٠٢٢ حوالي ٨٢٩,٧ مليار دولار (بارتفاع عن ٢٠٢١ بنسبة ٢,٣ %)^{٢١}

لذلك، فإن إجمالي إصدارات الصكوك الإسلامية من الدول الإسلامية، ومنها مصر كما سلف، شهدت نمواً ملحوظاً خلال السنوات الأخيرة، وإن كان هناك تباطؤ طفيف على المستوى العالمي في عام ٢٠٢٣ مقارنة بالأعوام السابقة وبالمقارنة مع دول أخرى رائدة في المالية الإسلامية مثل ماليزيا فمن الملاحظ الاختلاف الجذري في مدى التوسع في استخدام أدوات التمويل الإسلامية في العملية التنموية التي بدأت في التسعينيات مع تصكيك أول صكوك (صكوك مشاركة) بقيمة ١٢٥ مليار رينغيت ماليزي (ما يعادل ٤٦ مليون دولار)؛ ولذلك تعتبر ماليزيا من أوائل الدول المشاركة في صناعة الصكوك

١٩ سبق تعريفهم

٢٠ IFSB report 2023

٢١ المرجع السابق

العالمية، حيث تمتلك سوقاً متطوراً للتمويل الإسلامي، مما جعلها تتصدر صناعة الصكوك. وقد ساهمت إصداراتها في تحقيق ما يقرب من ثلثي قيمة الصكوك في العالم وفي العقد الحالي، حيث بلغ إجمالي قيمة الصكوك التي أصدرتها ماليزيا بالعملة المحلية حوالي ٦٦٥,٤٥ مليار دولار، مما يمثل ٥٣,٣٦٪ من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية منذ بدء إصدارها حتى ديسمبر ٢٠١٩، وفي نفس العام بلغت قيمة الصكوك المصدرة بالرينغيت الماليزي ٥٤,٠٩٧ مليون دولار، وهو ما يمثل ٣٧,١٧٪ من إجمالي إصدارات الصكوك العالمية في ذلك العام.

إجمالي الإصدارات من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٩: خلال الفترة من ٢٠٠١ إلى ٢٠١٩، أصدرت ماليزيا ٧,٠٩٠ إصداراً من الصكوك، بما في ذلك ٣,٢٨٣ إصداراً من الصكوك قصيرة الأجل بقيمة ٣٧٠,٧٥٥ مليون دولار، مما يمثل ٨٣,٨٠٪ من إجمالي إصدارات الصكوك قصيرة الأجل العالمية. بينما بلغت إصدارات الصكوك طويلة الأجل ٣,٨٠٧ بقيمة ٣٧٢,٩٩٣ مليون دولار.

توزيع الإصدارات: من بين ٧,٠٩٠ إصداراً من الصكوك، كان هناك ٦,٩٥٢ إصداراً محلياً بقيمة ٦٦٠,٥٦٥ مليون دولار، مما يمثل ٦٩,٠٠٪ من إجمالي الإصدارات المحلية، و١٣٨ إصداراً دولياً بقيمة ٧٣,١٨٣ مليون دولار، تمثل ٢٥,٢٤٪ من إجمالي الإصدارات الدولية.

إصدارات عام ٢٠١٩: في عام ٢٠١٩، أصدرت ماليزيا ٧٣٥ إصداراً من الصكوك العالمية بقيمة ٦٣,٦٢٧ مليون دولار، مما يمثل ٤٣,٦٧٪ من إجمالي الإصدارات العالمية. من بين هذه الإصدارات، كان هناك ٧٠٤ إصدارات محلية بقيمة ٥٤,٠٩٧ مليون دولار (٥٠,٤٥٪ من الإصدارات المحلية)، و٣١ إصداراً دولياً بقيمة ٩,٥٣٠ مليون دولار (٢٤,٧٧٪ من الإصدارات الدولية).

وكل هذه الإصدارات هدفت تمويل إنشاء وتطوير مشاريع ضخمة في مجالات البنية التحتية والتنمية، مثل المطارات والصناعة البتروكيمياوية والعقارات، مما ساهم في دفع ماليزيا نحو مرحلة كبيرة من النمو الاقتصادي.

• المبحث الثالث: دور أدوات التمويل الإسلامي الهادف للربح في تحقيق التنمية الاقتصادية في مصر، والمقارنة مع أدوات المالية التقليدية:

رغم بدأ رواج المصرفية الإسلامية في مصر منذ أواخر القرن المنصرم إلا أن تلك الصناعة لم تكن مشاركة بشكل كبير في العملية التنموية، حيث لم تكن أدوات المالية الإسلامية في مصر تساهم في تعزيز التنمية والتنمية المستدامة عبر الأدوات المالية الإسلامية الهادفة للتنمية والتغيير الجذري في الهيكل المصرفي والاقتصادي المصري بل كانت أغلبها إما تعتمد على در العوائد المقبولة والأمنة مثل صكوك الإجارة والتي كانت أكثرها لتمويل السلع المعمرة كالعقارات والسيارات، وتعتبر صكوك الإجارة هي الرائدة في ذلك المجال الذي يجمع بين الأمن النسبي من المخاطر مع العائد المقبول، وكانت

قد سيطرت ماليزيا على ٤٧٪ من إجمالي الصكوك في العالم بين ٢٠٠١-٢٠٠٩ و كانت ولا زالت حاضرة في مصر ولا زالت حتى مع توجه العالم لصكوك المضاربة و تراجع الإجارة للمرتبة الثانية^{٢٢}، وإما لصكوك المضاربة و لكن تكون الأصول محل التصكيك العقارات التي تهدف لدر العائد لا استصناع الآلات و المعدات، ولا المضاربة في أحد المجالات التنموية التي تدر أرباداً رأسمالية كالصناعات الثقيلة أو صكوك المشاركة أو صكوك المساقاة و المزارعة و التي لاقت روجاً في الدول الأخرى الرائدة في العالية الإسلامية كماليزيا والتي استخدمت صكوك المساقاة لإعمار العديد من الأراضي و إحياء الموات^{٢٣}، بجانب إصدار صكوك التداول الدولي؛ وذلك يرجع لأن السوق المالي الإسلامي الماليزي سوق واعد، حيث تستحوذ على ٥٨,٨٣٪ من إجمالي الصكوك العالمية بين ٢٠٠١-٢٠١٩.

• مثال على أدوات المالية الإسلامية المساهمة في التنمية ومقارنتها مع المالية التقليدية:

من أدوات المالية الإسلامية التي تسهم في تعزيز التنمية الاقتصادية المصرية صكوك الإجارة و لكن لدعم المشروعات الصغيرة و المتوسطة (SME) لا لمجرد در عوائد لأصحاب الصكوك دون المساهمة في تحسين عجلة الاقتصاد ؛ حيث يمكن استخدامها من قبل البنوك الإسلامية والمؤسسات لتمويل المشروعات الواعدة و المبتكرة التي يمكن أن تساهم في الهيكل الاقتصادي المصري عبر دعم وجود صناعات و خدمات جديدة لم تكن متاحة قبلاً من جهة، أو حتى دعم المشروعات الصغيرة و متناهية الصغر لتشجيع الشباب والخريجين على إدارة مشاريعهم الخاصة من جهة أخرى.

من ناحية أخرى فإن البنوك التقليدية في الدول النامية كمصر وغيرها تعطي الأولوية في التمويل إلى المشروعات المتوسطة وكبيرة الحجم ذات الجدارة الائتمانية العالية و بسبب تفضيل البنوك التقليدية للتعامل مع المشاريع الكبرى و لجوء معظم المشاريع الصغيرة و المتوسطة للتمويل من القطاع غير الرسمي أدى ذلك إلى وجود تأثير سلبي على حجم تعامل المشروعات الصغيرة و المتوسطة مع القطاع المصرفي و حجم التسهيلات البنكية التي تقدمها البنوك التقليدية لتلك المشاريع حيث بلغت نسبة المشروعات التي حصلت على قرض من إحدى المؤسسات المالية حوالي ٢,٦٪ من المشروعات متناهية الصغر كما يعتبر التمويل الذاتي هو المصدر الرئيسي لتمويل شراء الأصول في المشروعات متناهية الصغر حيث يقدر بحوالي ٨٧٪ بينما التمويل من خلال الاقتراض من البنوك يمثل حوالي ٧,١٪ فقط من شراء الأصول، و تبلغ نسبة المشروعات متناهية الصغر التي لها خيار جار أو ادخاري ٥٩,٧٪^{٢٤} فبالتالي المشروعات الصغيرة والمتوسطة الواعدة و لكن غير المليئة قد لا تحصل بنسبة كبيرة على تمويل مصرفي؛ لأن البنك التقليدي هو مقرض فأولى أولوياته هو الحصول على مستحققاته مع الفوائد لا الربح، و هذا يناقض

٢٢ مثل صك طلعت مصطفى لتمويل إنشاء مول السوق المفتوح بمدينة بني سويف ونوع الصك إجارة

٢٣ استصلاح الأراضي الموات البعيدة عن العامر وجعلها صالحة للزراعة، وحكمها تملك لمن أحيائها

٢٤ 2021 تمكين القطاع الخاص في النشاط الاقتصادي، مجلس الوزراء مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار

مبدأ التخصيص الأمثل للموارد و الذي تؤكد على أهميته كل الأدبيات الاقتصادية، و لذلك يلجئ أصحاب تلك المشاريع إلى التمويل من الجهات الغير رسمية أو المقرضين الغير رسميين.

فمثلاً للتبسيط: يتم افتراض وجود خمس منشآت: أ، ب، ج، د، هـ ، مع ثبات سعر الفائدة عند ١٠ ٪ و تساوي معدلات الخطر في كل المنشآت

المشروع	الأرباح المتوقعة (r)
المشروع أ	٥ ٪
المشروع ب	١٠ ٪
المشروع ج	٢٥ ٪
المشروع د	١٤ ٪
المشروع هـ	٢٠ ٪

حيث بالترتيب على أساس الكفاءة الاقتصادية يتم ترتيب المشروعات كالآتي: ج ٢٥٪، ثم هـ ٢٠٪، ثم د ١٤٪، ثم ب ١٠٪، ثم أ ٥٪ .

بالنسبة للبنوك التقليدية و في ظل سعر الفائدة المعلن = ١٠٪ فإن المشروع أ لن يرغب في الاقتراض (الربح كله سوف يستهلك في خدمة الدين) ، و المشروع ب سواء، و باقي المشروعات ترغب في الاقتراض، لكن قد لا ترغب البنوك التقليدية بإقتراض المشروعات ج (٢٥٪ = r) ، و لا د (١٤٪ = r) لأنها مشاريع جديدة في السوق فقد لا يتم اعطاءها التمويل بسبب الضمانات و الشروط الصعبة التي قد يفرضها البنك.

➤ النتائج:

مما سبق يتضح أن نظام التمويل القائم على أدوات التمويل الإسلامي يحقق الاستخدام الأمثل للموارد؛ لأنه يرتبط بالكفاءة الاقتصادية و الإسهامات الفعلية في إجمالي القيمة المضافة في الدخل القومي، فيقوم بدعم المشروعات ذات الكفاءة الاقتصادية و دعم الأفراد الذين تقف أمامهم عقبة تحقيق شروط الجدارة الائتمانية كالمستندات و الضمانات و عدم توافر أدوات تمويلية متنوعة و ارتفاع تكلفة التمويل و ارتفاع أسعار الفائدة في مصر بالأخص في السنوات الأخيرة (باعتبار وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الاستثمار) للحصول على التمويل كالمشروعات الصغيرة و المتوسطة و متناهية الصغر، و تتضح أهمية تمويل تلك المشاريع في مصر في أنه وعلى سبيل المثال فالمشروعات متناهية الصغر تمثل ٣٤٪ من النسبة من القيمة المضافة الصافية بالقطاع الخاص المصري، و على العكس أدوات النظام المالي التقليدي و الذي تعمل فيه البنوك (خاصة في الدول النامية كمصر) كمقرضين و مقترضين لا مستثمرين على الحقيقة هو متحيز للمؤسسات المليئة ذات الجدارة الائتمانية المرتفعة دون النظر لكفاءة الاقتصادية و ربحية

المشروع و كم أن هذا المشروع واعد و مفيد للمجتمع و الأفراد، و مدى فائدته لتدعيم الهيكل الاقتصادي، حيث يكون الأولوية فيها تحصيل القروض مع الفوائد منها لسداد الفوائد المستحقة لعملاء البنك و منها لرفع القدرة التنافسية للبنك نفسه حيث أن إقراضه للمؤسسات الكبرى مع سعر فائدة كبير يزيد من قدرة البنك التنافسية و قيمته السوقية و سمعته بجانب الاستثمار في سوق النقد نيابة عن العملاء لتحقيق العوائد المضمونة و التي تزرع سلوكاً سليماً غير مشجع على الاستثمار، مما يؤدي إلى تهميش المشاريع الأصغر كالمنشآت متناهية الصغر كما سلف و التي تمثل حوالي ٩٧,٢٪ من إجمالي المنشآت في مصر^{٢٥}، و التي على الرغم من تمثيلها نحو ثلث القيمة المضافة المتولدة في القطاع الخاص إلا أنه تقل مساهمتها النسبية في القيمة المضافة على مستوى إجمالي المشروعات، و تعد مساهمتها محدودة في الاستثمارات الجديدة؛ ذلك لأن تمويل هذه المشروعات يعتمد بالأساس على الموارد الذاتية ثم التمويل غير المصرفي و هو ما يعرف بـ « نظرية ترتيب مصادر التمويل » (المشروعات تميل إلى ترتيب مصادر التمويل بشكل هرمي باعتبار التمويل الذاتي هو المصدر الأساسي يليه الاعتماد على المصادر الخارجية للتمويل) إذ تبلغ المشروعات متناهية الصغر التي لم تحصل على قروض حوالي ٩٧,٣٪

➤ توصيات:

أدوات المالية الإسلامية تعتبر واعدة جداً و مناسبة لحال نموذج الدولة المصرية لتحقيق الأهداف التنموية المرغوبة، و لذلك يجب تبني سياسات داعمة لها، و ذلك عبر شقين:

الشق الأول: هو إثراء أدوات المالية الإسلامية الهادفة للربح والتي تؤثر في الهيكل الاقتصادي، لا مجرد در العوائد الأمانة نسبياً أو حتى استخدام الصكوك كأدوات لبيع الدين.

ومن الآليات المقترحة للحصول على نتائج اقتصادية أفضل في مؤشرات التنمية الاقتصادية والمستدامة فإنه من الأفضل:

١. الاستثمار و التطوير في صكوك المرابحة و المضاربة (التي لا تضمن رأس المال ولا مبلغ ثابت كربح)^{٢٦} و التي تساهم في تمويل المشروعات الاقتصادية الكبيرة على الأجل الطويل و ذلك عبر الدخول في الصناعات بعناية و اختيار رواد الأعمال المناسبين ليقوموا على إدارة المشروع بحكمة مقابل نسبة من الربح و كذلك وضع القيود المناسبة التي تضمن عدم ارتفاع المخاطر بشكل فج، و كذلك تمنح القائم على الصك الحرية في المضاربة و ذلك عبر الشفافية التامة مع حاملي الصكوك (أصحاب رأس المال) لضبط الخطر المسموح به و سوف تلقى رواجاً بين المستثمرين الراغبين في تحمل مخاطر أكبر مقابل

٢٥ تمكين المشروعات الصغيرة والمتوسطة في مصر، مركز المعلومات ودعم اتخاذ القرار في مصر 2021

٢٦ * عملاً بالقاعدة الفقهية الغنم بالغرم *

٢. ربح أفضل، و ذلك نابغ من مبادئ الإفصاح في المعاملات الإسلامية. كذلك من المطلوب أن تقوم الشركات الاستثمارية بالتوسع في إصدار صكوك المشاركة كمصدر للتمويل باعتبار اعتماد الشركات الكبرى على تقسيم الشركة كحصة مشاعة (الأسهم) و التي سوف تدر التمويل أكثر من السندات التقليدية التي هي أدوات دين لا أدوات ملكية و الصكوك وسط بين الأسهم كونها حصة مشاعة و مشاركة في الربح و الخسارة و كذلك السندات حيث أن لها تاريخ إطفاء (استحقاق)، و تعتبر آمنة نسبية حيث أنها مغطاة بالأصول محل التصكيك كالشركات و الآلات و المعدات، و كذلك يمكنها دعم صغار المستثمرين عبر المشاركة المتناقصة^{٢٧}.

٣. كما كذلك نعتبر صكوك المساقاة من الأدوات التي تجمع بين التنمية الاقتصادية و التنمية المستدامة حيث تعظيم الربح و إحياء الموات لضمان حقوق الأجيال القادمة و التعزيز من الاقتصاد الأخضر بأنها قد تكون من أكثر الأدوات الواعدة إذا وضعت في الحسابان ؛ باعتبار أن مصر دولة زراعية في المقام الأول، و صكوك المساقاة فكرة تم تطبيقها بالفعل في دول أخرى كماليزيا: حيث أصدرت شركة سيم دابي العقارية صك مساقاة بقيمة ٦٧٥,٦ مليون رينغت ماليزي و هي ضمن برنامج صكوك بقيمة ٤,٦ مليار رينغت و كان معدل الإقبال بنسبة ٧٥٪ اعتباراً من ٥ نوفمبر ٢٠٢٣.

و يتم دراسة حالياً استكشاف صكوك مستدامة قائمة على المساقاة لتطوير الأوقاف في ماليزيا، وهو كذلك مناسب لمصر حيث تتمتع مصر بأراضي واسعة تحت رعاية وزارة الأوقاف المصرية حيث يمكن الاستفادة منها في تحقيق التنمية الاقتصادية والمستدامة في مصر فتجمع تلك الأدوات السابقة بين كونها أدوات مبتكرة و واقعية قابلة للتطبيق موجودة بالفعل في دول أخرى و مناسبة للحالة المصرية.

الشق الثاني: هو اهتمام الدولة بحل المشاكل الداخلية المتمثلة في الجانب التشريعي والعلمي والعملية التي تواجه المصرفية الإسلامية في مصر عبر:

١. فرض القوانين والتشريعات الداعمة والمنظمة لعمل المصارف الإسلامية حيث يجب إصدار قوانين منظمة لعمل البنوك الإسلامية في مصر ووضع الضوابط المنظمة والمرخطة لها من البنك المركزي وذلك عبر وجود هيئة شرعية مركزية بالبنك المركزي تراقب أعمال المصارف الإسلامية، وليس فقط الاعتماد على وجود الهيئات الشرعية لتوصيف المصرف كمصرف إسلامي.

^{٢٧} المشاركة المتناقصة: عبارة عن شركة يتعهد فيها أحد الشركاء بشراء حصة الآخر تدريجياً إلى أن يمتلك المشتري المشروع بأكمله. ولا بد أن تكون الشركة غير مشترط فيها البيع و الشراء، و إنما يتعهد الشريك بذلك بوعد منفصل عن الشركة، و كذلك يقع البيع و الشراء بعقد منفصل عن الشركة، ولا يجوز أن يشترط أحد العقدين في الآخر. *

٢. التأهيل العلمي والعملية للعاملين بقطاع المصرفية الإسلامية عبر تدشين الهيئات والجهات التدريبية للمصرفية الإسلامية حيث تعتمد بعض المصارف الإسلامية على محاكاة المنتجات و الخدمات بالبنوك التقليدية و عدم السعي نحو ابتكار منتجات معاصرة متوافقة مع الشريعة الإسلامية؛ ذلك لافتقار كثير من العاملين بقطاع المصرفية الإسلامية للخبرة و المعرفة ذلك يرجع إلى أن الكثير من العاملين في البنوك الإسلامية (خاصة الفروع الإسلامية التابعة للبنوك التقليدية) كانوا عاملين في بنوك تقليدية.

٣. التعزيز من مبادئ الإفصاح، حيث أن البنوك التقليدية التي تملك فروعاً إسلامية لا تنشر قوائم منفصلة لفروعها الإسلامية وفقاً للمعايير الصادرة عن هيئة المحاسبة و المراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية.

● خاتمة:

تؤكد الدراسة على كون المالية الإسلامية هي حل واعد وفعال وقابل للتطبيق لحل الكثير من المشكلات الاقتصادية في الدولة المصرية كما أنه من الموطى به الاهتمام بصيغ التمويل السابق ذكرها مع الدعم القانوني عبر المواد الدستورية المناسبة لتفعيل تلك الآليات بجانب تقديم التسهيلات الحكومية والدعم من البنك المركزي ذلك عبر منح التسهيلات مثل عدم التعامل مع البنوك الإسلامية بنفس قواعد العمل للبنوك التقليدية وخاصة في مستويات السيولة والاحتياطات. ويمكن ذلك بإعفاء البنوك الإسلامية من الاحتياطي النقدي فيما يخص الودائع الاستثمارية، وإمكانية إخضاع الحساب الجاري لذلك وفق سياسة البنك المركزي ولا بد من العمل على إنشاء صناديق استثمار متخصصة تمكن البنوك الإسلامية من الاحتفاظ بالموارد المالية لفترة أطول، كصناديق بناء المساكن، وصناديق تمويل الصادرات وصناديق بناء وتمويل مشاريع البنية التحتية كما تؤكد على أهمية نشر الوعي بالمصرفية الإسلامية في وسائل الإعلام و التواصل الاجتماعي بجانب الاهتمام بإعداد الكوادر عبر إضافة المناهج التي تتناول الصيرفة الإسلامية في الكليات والجامعات المختصة كليات الاقتصاد وخلافه بجانب تشجيع شركات الاستثمار على طرح صكوك بالبورصة لجذب رؤوس الأموال المهمة بجانب تفعيل دور الأوقاف كأداة للتطوير الاقتصادي و المجتمعي نظراً لأهميتها في التنمية الاقتصادية و المستدامة كما سبق ذكره في التجربة العالمية بجانب الاستفادة من خبرات الدول العربية و الإسلامية الرائدة في المجال.

11. عدنان عوض الرشيدى، التمويل الإسلامي متناهى الصغر و أثره فى التنمية الاقتصادية، جامعة الكويت – مجلة كلية دار العلوم - ٢٠٢٠، صفحة ٢٧٣ .

12. علا السيد محمد، «تمويل المصرفي للمشروعات الصغيرة و المتوسطة (دراسة مقارنة بين التمويل التقليدي و التمويل الإسلامي): التجربة المصرية»، مجلة كلية الاقتصاد و العلوم السياسية، العدد الرابع، المجلد ١٩، أكتوبر ٢٠١٨، ص ٧-٤٠.

13. محمود جمال زقزوق، «تحريم الربا المنطق الاقتصادي والتداعيات»، كلية الدراسات الاقتصادية و العلوم السياسية، جامعة الإسكندرية، ديسمبر ٢٠٢٣ م.

• **ثانياً: المراجع الأجنبية:**

1. Islamic-Financial-Services-Industry-Stability-Report-2023
2. bdelgnani Echchabi et al , " The impact of Sukuk financing on economic growth :.2 the case of GCC countries, International Journal of financial services management, vol.9, No.1, January 2018, pp 60-69
3. Yosry, Abdelrahman , " Sukuk: A Critique of Experience, and their possible Developmental Role in Muslim Countries", International Journal of Islamic Economics and Finance Studies, vol 5 , January 2019, pp1-19
4. Khairun Najini et al, " The case study on Sukuk musharakah issued in Malaysia", Middle-East journal of scientific research, Vol 12, December 2012, p 168-175

